بالحرف من جهة الاحتياج الى محذوف منوي فشابهها الغايات
ولذا بنيا على الضم نحو قوله تعالى لننزعن من كل شيعة ايهم اشد
على الرحمن عتيا وينبغي ان يستثنى منها ومن اسماء الاشارات
تثنيتها لان المختار عنده كونها معربة وبين وجهه في الامتحان
بان لفظ التثنية كان قبلها مطردا عاما اراد ان يجعلوا كله (في بحث المعرب)
على وتيرة واحدة من الاعراب ويدل على هذا اعراب الجزء الاول
من اثني عشر مع بنائه في غيره كما يجيء واسماء الافعال بناء
لمشابهتها المبني الاصل اعني الماضي والامر في المعنى او للفعل الذي الاصل
فيه البناء لعدم موجب الاعراب كاف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع
جع واعراب المضارع عارض بسبب المشابهة التامة المفقودة
فيها كذا في الامتحان وقد سبقت هذه المذكورات من المضمرات الى
اسماء الافعال فلا حاجة الى ذكرها وما الحق كان على وزن فعال حال
كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور او صفة نحو يا فساق
ويا خباث بمعنى فاسقة ويا خبيثة او علما للمؤنث نحو حذام اسم
امراة قيل بناء هذه الثلثة لمشابهتها في الزنة والمبالغة لفعال
بمعنى الامر المشابه في المعنى لمبني الاصل ورده المص بان جهتي المشابهة
مختلفان فلا ينتج قياس المساواة بخلاف ما ذكر في بناء المنادى
المفرد المعرفة كما يجيء فان قيل لم لم يعتبر العدل في جهة المشابهة
كما اعتبر البعض مع ان قياس المساواة ينتج باعتباره لعدم التخلف

فيه

لان فعال بمعنى الامر مشابه في الاصح المعنى واما على وزن فعال مشابه له في الزنة والمبالغة فلا يصح ان يقال المشابه للمشابه للشيء مشابه له لانتفاء جهة المشابهة فيه

فيه قلت لانه لم يرض به الرضي حيث قال ان كون اسماء الافعال
معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه والاصل في كل
معدول ان لا يخرج عن نوع المعدول عنه فكيف خرج الفعل عن
الفعلية الى الاسمية انتهى اي بلا داع المعدول عن هذا الاصل
فلا يرد عليه ما اورده الفاضل العصام بان خروج فعال من الفعلية
اليه الخروج ثلث ومثلث من التركيب الى الافراد اذ هو لداع كما
لا يخفى ثم قال فان هذه الثلثة العدل المحقق فالدليل عليه و
ثبوت الاصل لا يدل على العدل عنه لجواز ترادف لفظين في
معنى لا يكون احدهما معدولا عن الاخر وان ادعى العدل المقدر
لاضطرار وجودها مبنيات الى ذلك كما في منع صرف عمر فلا دليل
على ان كون الاصل المحمول عليه معدولا كما عرفت وان قدر فيه ايضا
فهو تكلف على تكلف عند اهل الحجاز وقيل للاخر وهو معرب
عند بني تميم الا ما في اخره راء فان اكثرهم يوافقون الحجازيين
في بنائه لانهم احرص للامالة لا سيما في ذوات الراء والمصحح
لها كسرة فالتزموها وقيل لان الراء حرف مستثقل لكونه في نحو ج
كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة
اسهل من سلوك طريق مختلفة وقال المص وفيه ان هذا
يقتضي اختيار الفتح وفيهما انهما يقتضيان عدم انحصار سبب البناء
في مناسبة مبني الاصل وان حملوا ما ذكره الحجازيون لغة ما ذكروا